

الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003: دراسة تاريخية تحليلية

مهند خالد عبد الرحمن* د. كمال أسعد عبدو**

(الإيداع: 17 شباط 2026، القبول: 30 آذار 2026)

الملخص:

يقدم البحث دراسة تاريخية تحليلية لمسار الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003، من خلال تتبع الظروف السياسية والمؤسسية التي رافقت سقوط النظام السابق وما نتج عنها من فراغ اقتصادي وإداري أتاح لإيران توسيع حضورها داخل السوق العراقية، ويركز البحث على تحديد المجالات التي تمدد فيها النفوذ الإيراني، ولا سيما في قطاعات الطاقة والتجارة والبنية التحتية والمنافذ الحدودية، إلى جانب تداخل هذا النفوذ مع مجالات سياسية وثقافية وطائفية أسهمت في تعزيزه عبر الزمن، كما يستعرض تطوّر هذا الوجود وتأثيراته على القدرات الإنتاجية العراقية واستقلال القرار الاقتصادي الوطني، والعوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على تكريسه، وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي، وأظهرت النتائج أن الهيمنة الإيرانية لم تقتصر على التبادل التجاري أو الاستثمارات المباشرة، بل امتدت لتشمل البنى المؤسسية والثقافية، ما جعل العراق نموذجاً واضحاً لتطبيق استراتيجيات النفوذ الإقليمي عبر أدوات اقتصادية وسياسية وثقافية متشابكة.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة الإيرانية، العراق بعد عام 2003.

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم تاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ادلب، سورية.

** أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ادلب، سورية.

Iranian Economic Dominance over Iraq after 2003: A Historical and Analytical Study

Muhannad Khaled Abdulrahman *

Dr. Kamal Asaad Abdo **

(Received: 17 February 2026, Accepted: 30 March 2026)

Abstract:

This study presented a historical and analytical examination of the trajectory of Iranian economic hegemony over Iraq after 2003, by tracing the political and institutional circumstances that accompanied the fall of the former regime and the resulting economic and administrative vacuum that enabled Iran to expand its presence within the Iraqi market. The research focused on identifying the fields in which Iranian influence extended, particularly in the sectors of energy, trade, infrastructure, and border crossings, in addition to the overlap of this influence with political, cultural, and sectarian spheres that contributed to its reinforcement over time. The study also reviewed the evolution of this presence and its effects on Iraq's productive capacities and the independence of its economic decision-making, while highlighting the internal and external factors that helped consolidate it. Employing the historical method in analyzing these transformations, the research showed that Iranian hegemony was not limited to trade exchange or direct investments, but extended to encompass institutional and cultural structures, making Iraq a clear example of the application of regional influence strategies through intertwined economic, political, and cultural tools.

Keywords: Iranian hegemony, Iraq after 2003.

* PhD Student, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Idlib University, Syria.

** Assistant professor, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Idlib University, Syria.

المقدمة:

شهد الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين تحولات سياسية واقتصادية عميقة جعلت من العراق نموذجاً بارزاً لدراسة تأثير القوى الإقليمية في الاقتصادات الوطنية داخل بيئات هشة سياسياً ومؤسسياً. وقد مثل عام 2003 نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي والاقتصادي للعراق، إذ أدى سقوط النظام السابق والتدخل الأمريكي المباشر إلى تفكك مؤسسات الدولة، وانتقال البنية الاقتصادية من نموذج مركزي إلى سوق مفتوحة تقتصر على التنظيم والسيادة (عبد الحسين، 2019، ص25). وقد أوجد هذا الانفتاح المفاجئ، في ظل غياب سياسة اقتصادية وطنية واضحة، بيئة مناسبة للقوى الإقليمية لتعزيز حضورها داخل العراق، وفي مقدمتها إيران التي استثمرت حالة الفراغ المؤسسي لتأسيس ما يمكن وصفه بهيمنة اقتصادية ممنهجة (الوحيلى، 2017، ص58).

وقد استخدمت إيران الاقتصاد بوصفه أداة استراتيجية لترسيخ نفوذها في العراق، عبر مزيج من العلاقات التجارية والدعم اللوجستي والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. ومع مرور الوقت، تحول هذا النفوذ إلى علاقة تبعية اقتصادية واضحة في قطاعات حيوية، ولا سيما في مجالات الطاقة والمواد الإنشائية والسلع الاستهلاكية. وتشير تقارير دولية، منها تقرير منصور وسالزبري (Mansour & Salisbury, 2022) الصادر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، إلى أن التبادل التجاري غير النفطي بين العراق وإيران شهد توسعاً ملحوظاً بعد عام 2010، في حين بقيت الصادرات العراقية إلى إيران محدودة وضعيفة مقارنة بحجم الواردات. وقد ارتبط هذا التوسع ارتباطاً وثيقاً بالسياق السياسي الإقليمي، إذ استفادت إيران من الأوضاع الاقتصادية في العراق ومن العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام 2010 لتجعل السوق العراقية إحدى الوجهات الرئيسة لتصريف منتجاتها وتعويض خسائرها في الأسواق الأخرى (Chatham House, 2019، ص25).

كما شهدت مرحلة ما بعد 2003 تحولاً نوعياً في طبيعة النفوذ الإيراني، إذ لم تعد إيران شريكاً تجارياً عادياً، بل أصبحت قوة قادرة على التأثير في بنية الاقتصاد العراقي عبر أدوات اقتصادية وثقافية أكثر من اعتمادها على القوة المباشرة. فقد وظفت طهران شبكات الهوية الدينية، والمؤسسات الثقافية، وروابط الولاء الاجتماعي لتوسيع تأثيرها الاقتصادي دون اللجوء إلى أدوات عسكرية (Watkins, 2020، ص15). وأسهم هذا التحول في ترسيخ نفوذ طويل الأمد داخل البنى المؤسسية العراقية، بحيث باتت بعض القرارات الاقتصادية والسياسات العامة تتخذ ضمن سياق يتأثر بالمصالح الإيرانية، الأمر الذي أتاح لطهران إعادة صياغة علاقتها بالعراق بما يتجاوز حدود الاقتصاد ليشمل التأثير في الهوية الوطنية والسيادة الاقتصادية (زيني، 2006، ص13).

وانطلاقاً من هذه المعطيات، سعى هذا البحث إلى تقديم دراسة تاريخية تحليلية لآليات الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003، من خلال تتبع المجالات التي تمدد فيها النفوذ الإيراني في القطاعات الحيوية، ولا سيما الطاقة والتجارة والبنية التحتية والاستثمار، كما تناول البحث مظاهر هذا النفوذ وانعكاساته على البنية الإنتاجية العراقية واستقلال القرار الاقتصادي الوطني، مع إبراز دور الضعف المؤسسي والفراغ الإداري في تعزيز هذا الوجود، وهدف البحث في النهاية إلى فهم طبيعة التبعية الاقتصادية التي تشكلت خلال العقدين الماضيين، واستشراف آثارها المستقبلية على السيادة الاقتصادية للعراق في ظل التحولات الإقليمية الراهنة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل تاريخي لآليات الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003، في القطاعات الحيوية، ولا سيما الطاقة، التجارة، البنية التحتية، والاستثمار، كما يتناول البحث مظاهر هذا النفوذ وانعكاساته على البنية الإنتاجية العراقية واستقلالية القرار الاقتصادي، مع إبراز دور الضعف المؤسسي والقصور القانوني في تعزيز هذه الهيمنة، من أجل فهم طبيعة التبعية الاقتصادية التي تشكلت خلال العقدين الماضيين.

الدراسات السابقة:

- دراسة الظاهر (2017) بعنوان: النفوذ الإيراني في العراق: ملامحه وسبل مواجهته (بريطانيا).
سعى المقال إلى التعرف على النفوذ الإيراني في "العراق": ملامحه وسبل مواجهته، وأوضح المقال أن النفوذ الإيراني في "العراق" لم يكن نابغاً من قوة "إيران" فحسب، بل نتيجة الظروف والمتغيرات الداخلية العراقية والإقليمية والدولية، وقد استغلتهما "إيران" ورقة ضغط تستخدمها بوجه أهل السنة في "العراق"، وإن دورها في "العراق" كان سبباً في عزل "العراق" عن حاضنته العربية والإسلامية، وانقسم المقال إلى عدد من النقاط، كشفت الأولى عن دوافع النفوذ الإيراني في "العراق"، وعرضت الثانية أشكال النفوذ الإيراني في "العراق"، ومنها: النفوذ السياسي، والديني، والاقتصادي، والأمني العسكري، والثقافي والتعليمي، والاجتماعي، وأشارت الثالثة إلى وسائل التأثير الإيراني في "العراق"، ومنها التأثير العقائدي، والتمويل والدعم المالي، وممارسة دور الوسيط، ووسائل الإعلام والدعاية، وجاءت الرابعة بسبل مواجهة النفوذ الإيراني في "العراق"، ومنها المواجهة الإقليمية، وذلك بالتنسيق بين أهل السنة ومحيطهم من الدول العربية والإسلامية، وعلى الساسة من أهل السنة ضرورة توحيد موقفهم والتنسيق فيما بينهم وبين باقي النخب في الخارج، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة بالشأن الإيراني من خلال باحثين أكفاء، تكون مهمتها رصد ومتابعة "إيران" ومشاريعها.

- دراسة مراد (2020). بعنوان: النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها (مصر).
يتمحور موضوع الدراسة حول المطامع الإيرانية داخل الساحة العراقية، والاستراتيجية الإيرانية في العراق وتتضمن: 1. دوافع الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال التي أدت بإيران إلى الدخول كأحد الأطراف الأساسية في تطورات الساحة العراقية. 2. المطامع الإيرانية في العراق التي تضعها إيران ضمن مشروع استراتيجي إيراني له من المحددات والأهداف والأدوات ما يساعده على تحقيق أهدافه. 3. الاستراتيجية الإيرانية التي تتبناها طهران داخل العراق من أجل تعزيز قدراتها كدولة إقليمية مهيمنة. 4. تنامي النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال وتمده داخل إقليم كردستان العراق. ومن أهم ما تضمنته نتائج الدراسة ما يلي: 1. أن الدور الإيراني في العراق لم يكن نابغاً من قوة إيران فحسب، بل نجحت طهران في هذا الدور نتيجة للظروف والمتغيرات الداخلية في الساحة العراقية والإقليمية والدولية. 2. استطاعت إيران أن تسيطر على العراق من خلال عدة استراتيجيات منها: أ- إشرافها على تشكيل العملية السياسية ودعمها لحلفائها من ساسة العراق حتى وصولهم للسلطة والبقاء فيها. ب- تكريسها للطائفية وتبديل هويته القومية بهويات طائفية وعرقية من أجل إضعافه وتفكيته ولضمان سيطرتها الداخلية على العراق وتعزيز نفوذها داخله.

- دراسة محمد (2021). بعنوان: النفوذ الإيراني في العراق بعد 2003: الدوافع والانعكاسات (الجزائر).
جاءت هذه الدراسة لاستكشاف مفهوم النفوذ السياسي بشكل عام، واستقراء عوامله ودوافعه لدى إيران تجاه العراق، وانعكاساتها على هذه الأخيرة، ضمن الظروف الداخلية للبلدين والبيئتين الإقليمية والدولية التي تحيط بهما، ولتكريس نفوذها في العراق، اعتمدت إيران على وسائل سياسية، دينية، طائفية وعسكرية، مستثمرة المكون الشيعي المهم في العراق، داعمة للنخب السياسية الموالية لها للوصول إلى سدة الحكم في العراق، بالإضافة إلى إنشاء ميلشيات عسكرية تابعة لها كقوة موازية للجيش العراقي، والمساومة على البرنامج النووي مع الدول الغربية لضمان استمرارية تواجدها السياسي في العراق. تُظهر الدراسات السابقة اتفاقاً على أن النفوذ الإيراني في العراق بعد عام 2003 نتج عن استغلال طهران للظروف السياسية والمؤسسية السيئة، مع تركيز واضح على الأبعاد السياسية والطائفية والعسكرية لهذا النفوذ، غير أن هذه الدراسات لم تُعالج بعمق آليات الهيمنة الاقتصادية، ولا كيفية توظيف إيران للأدوات التجارية والمالية والطاقة والبنية التحتية لترسيخ تبعية اقتصادية مستدامة داخل العراق، كما لم تتناول بصورة كافية دور القصور القانوني والضعف المؤسسي في تعزيز هذا النفوذ أو تأثيراته على السيادة الاقتصادية، وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى سدّ هذه الثغرات من خلال

تحليل الهيمنة الاقتصادية الإيرانية بوصفها محوراً مركزياً لفهم طبيعة النفوذ بعد 2003، مع التركيز على أدواته، مظاهره، وانعكاساته على البنية الإنتاجية والقرار الاقتصادي العراقي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن الآليات التي مكّنت إيران من ترسيخ هيمنتها الاقتصادية على العراق بعد عام 2003، مستفيدة من ضعف البنية المؤسسية، وضعف القدرات الإنتاجية، والانفتاح الاقتصادي غير المنظم الذي أعقب سقوط النظام السابق، فقد أدى غياب السياسات الاقتصادية الوطنية الفاعلة إلى توسع النفوذ الإيراني في قطاعات حيوية مثل الطاقة، التجارة، الاستثمار، والمنافذ الحدودية، إضافة إلى توظيف أدوات غير اقتصادية ذات طابع ثقافي وديني واجتماعي لتعزيز هذا النفوذ، وبالتالي لابد من فهم طبيعة العلاقة بين الهيمنة الاقتصادية والتبعية السياسية، وتأثير هذا النفوذ على استقلالية القرار الاقتصادي العراقي وسيادته، مع توضيح دور القصور التشريعي والضعف المؤسسي في تكريس هذا الواقع.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يسّط الضوء على أحد أبرز مظاهر النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط، والمتمثل في الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003، وهي قضية لم تُدرس بالعمق الكافي مقارنة بالجوانب السياسية والأمنية، كما أنه قد يقدّم إطاراً تحليلياً يوضح كيف تحوّل الاقتصاد إلى أداة استراتيجية في السياسة الخارجية الإيرانية، وما ترتب على ذلك من تداعيات على استقلالية القرار الاقتصادي العراقي وبنية الإنتاجية، وقد يسهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات العراقية-الإيرانية، ويوفر أساساً معرفياً يمكن أن تستفيد منه المؤسسات البحثية وصنّاع القرار في صياغة سياسات أكثر فاعلية لحماية الاقتصاد الوطني من أشكال التبعية الخارجية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003 من خلال تحديد المجالات التي استخدمتها إيران لترسيخ نفوذها، واستكشاف مظاهر هذا النفوذ في القطاعات الحيوية مثل الطاقة، البنية التحتية، والتبادل التجاري غير النفطي، وبيان انعكاساته على القدرات الإنتاجية والصناعية والزراعية للعراق واستقلال قراره الاقتصادي، كما يسعى البحث إلى توضيح العلاقة بين النفوذ الاقتصادي والسياسي والثقافي الإيراني، ودور الطائفية والشبكات الاجتماعية في تعزيز التبعية.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التاريخي، وهو أسلوب بحث علمي يتناول دراسة الظواهر والأحداث كما وقعت في الماضي، مع جمع وتحليل المعلومات والبيانات من مصادرها الأصلية أو الثانوية، لتكوين رؤية واضحة ومنطقية عن التسلسل الزمني للأحداث وعوامل حدوثها (الحمودي، 2015، 24).

عرض البحث:

1- الهيمنة الإيرانية على القطاعات غير النفطية: التجارة، الطائفية، والقصور القانوني

تُمثّل القطاعات غير النفطية في العراق المجال الأوسع لتجليّ النفوذ الاقتصادي الإيراني بعد عام 2003، إذ وجدت طهران في ضعف القاعدة الإنتاجية العراقية وانفتاح السوق فرصتها لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين على نحوٍ يخدم مصالحها الاستراتيجية، فالهيمنة هنا لا تتجسد في السيطرة على النفط أو الموارد الطبيعية، بل في إخضاع الاقتصاد اليومي العراقي لمنطق السوق الإيرانية، عبر شبكة من المصالح التجارية، والروابط الطائفية، والفراغ القانوني (عبد الحسين، 2019، 124).

1-1 إعادة تشكيل السوق العراقية لصالح إيران:

منذ عام 2003، أعادت إيران صياغة علاقاتها الاقتصادية مع العراق على نحو يخدم مشروعها الإقليمي في الهيمنة عبر الاقتصاد، وليس عبر القوة العسكرية المباشرة، وقد ركزت استراتيجيتها على القطاعات غير النفطية الحيوية مثل الصناعات الغذائية، ومواد البناء، والمنظفات، والمركبات، وهي قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن العراقي، وتؤثر مباشرة في الاقتصاد المحلي (العنكي، 2012، 45).

تُظهر بيانات منظمة التجارة العالمية (WTO, 2023) أن المنتجات الإيرانية تُضخ في السوق العراقية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة نتيجة الدعم الحكومي الإيراني، ما أدى إلى إغلاق مئات المصانع الوطنية في محافظات البصرة وديالى وكربلاء، كما يهيمن الإسمنت الإيراني على أكثر من 40% من السوق العراقية، رغم وجود مصانع وطنية مملوكة للدولة والقطاع الخاص، وهذا التغلغل أضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية، وأدى إلى تفريغ السوق العراقية من مضمونها الصناعي المحلي، ليصبح العراق مستهلكاً تابعاً لا شريكاً تجارياً.

1-2 العراق كمنفذ لتصريف الفائض الصناعي الإيراني:

في ظل العقوبات الغربية المفروضة على طهران، تحول العراق إلى منفذ تجاري استراتيجي لتصريف الفائض الإنتاجي الإيراني الذي لا يجد طريقاً إلى الأسواق الأوروبية أو الخليجية. وتشير تقارير مركز الدراسات الإيرانية (2023) إلى أن هذه العلاقة كرسّت نمطاً من التبعية البنيوية، حيث أصبح الاقتصاد العراقي مرتبطاً بالمنتج الإيراني، مما يعيق تطور قاعدة صناعية وطنية مستقلة (حجي، 2023، ص 18). ويمكن تفسير هذا التوجه بوصفه استمراراً لسياسات الهيمنة الاقتصادية الإقليمية التي تستبدل الاحتلال المباشر بالتغلغل التجاري، فتخلق اعتماداً طويلاً يعزز النفوذ الإيراني في بنية الاقتصاد العراقي.

1-3 الطائفية كأداة اقتصادية رمزية:

لم تقتصر الهيمنة الإيرانية على الأدوات التجارية، بل امتدت إلى توظيف الطائفية كألية رمزية للنفوذ الاقتصادي، فقد استخدمت طهران شبكات توزيع تابعة لأحزاب طائفية موالية لها، واستغلت المناسبات الدينية الكبرى مثل عاشوراء وزيارة الأربعين لترويج سلعها في السوق العراقية، ضمن ما يُعرف بـ "الاقتصاد الرمزي المرتبط بالهوية الدينية". ويشير معهد واشنطن (World Bank, 2023) إلى أن هذه الظاهرة حولت الاستهلاك إلى فعل سياسي، حيث بات شراء المنتجات الإيرانية في بعض المناطق يُعبّر عن الولاء المذهبي، وهو ما يجعل التجارة وسيلة لإعادة إنتاج النفوذ الإيديولوجي تحت غطاء السوق.

1-4 استنزاف العملة الصعبة وتعميق الأزمة النقدية:

شكل نظام الدفع بالدولار مقابل البضائع الإيرانية أحد أكثر أدوات الهيمنة خطورة، إذ تؤدي هذه الآلية إلى نزيف مستمر في الاحتياطي النقدي العراقي وخلق سوق سوداء للعملات الأجنبية. ويشير (مصطفى، 2023، 26) إلى أن إيران تستفيد من هذه التحويلات للالتفاف على العقوبات المفروضة على نظامها المالي، عبر قنوات غير رسمية داخل العراق.

فإن هذا النمط من العلاقات المالية يعكس تبعية نقدية مزدوجة: فمن جهة، يُضعف الدينار العراقي ويُفاقم التضخم، ومن جهة أخرى، يربط الدورة المالية العراقية بالاقتصاد الإيراني بشكل يجعل القرار النقدي العراقي خاضعاً للضغوط الخارجية.

1-5 غياب الاتفاقيات التجارية العادلة:

إن ضعف الإطار القانوني العراقي يمثل الحلقة الأضعف في منظومة حماية السوق الوطنية، فالقانون رقم (11) لسنة 2010 الخاص بحماية المنتج المحلي لم يُفعّل بشكل فعلي، إذ لم تُفرض الرسوم الحمائية أو شروط المواصفات القياسية على السلع المستوردة، خصوصاً القادمة من إيران (مجلس النواب العراقي، 2010، 1). كما أن هذا القصور سمح بدخول المنتجات الإيرانية دون قيود جمركية أو رقابية، مما أدى إلى إقصاء المنتج العراقي من المنافسة وخلق حالة من الإغراق التجاري التي قوّضت استقلالية الاقتصاد الوطني (زيني، 2006، 58). كما أن ضعف تطبيق القوانين التجارية فتح المجال أمام نفوذ الشركات الإيرانية لتحكّر قطاعات حيوية، في ظل غياب سياسة تجارية وطنية فاعلة (جاسم، 2005، 85). بالتالي فإنّ دراسة الهيمنة الإيرانية على القطاعات غير النفطية في العراق تكشف عن تحالف معقد بين الاقتصاد والسياسة والطائفية، حيث تتقاطع المصالح التجارية مع الولاءات المذهبية والقصور القانوني لنتج نمطاً جديداً من السيطرة. فتحوّل السوق هنا إلى فضاءٍ للنفوذ الإقليمي أكثر من كونها ميداناً للتبادل التجاري، وتعيد إنتاج علاقة تبعية معاصرة تتخفى وراء خطاب التعاون الاقتصادي، لكنها في جوهرها استمرارٌ لنهج تاريخي في توسيع النفوذ عبر أدوات الاقتصاد والهوية والمؤسسة.

2- الهيمنة الإيرانية على قطاع الطاقة العراقي

يُعدّ قطاع الطاقة من أبرز الميادين التي تتجلى فيها ملامح الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003، إذ تحوّل هذا القطاع من مجال للتعاون الاقتصادي إلى أداة استراتيجية وظفتها طهران لترسيخ نفوذها داخل البنية الاقتصادية والسياسية العراقية، ورغم ما يمتلكه العراق من موارد طاقوية ضخمة، فإن اختلال إدارة هذه الموارد، وغياب رؤية وطنية مستقلة، أتاح لإيران توظيف ملفات الغاز والكهرباء والديون كأدوات ضغط اقتصادي وسياسي متداخلة، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل مظاهر هذه الهيمنة في قطاع الطاقة، واستجلاء أبعادها التاريخية والاقتصادية بوصفها نموذجاً معبراً عن طبيعة النفوذ الإيراني في العراق المعاصر (بولك، 2006، 101).

2-1 الاعتماد على الغاز الإيراني لتشغيل محطات الكهرباء :

تستورد العراق يومياً ما بين 40 إلى 50 مليون متر مكعب من الغاز الإيراني لتشغيل محطات الكهرباء في مناطق الوسط والجنوب، مثل محطات "القدس" و"الصدر" و"الرشيد". وتنتج هذه المحطات أكثر من 35% من إجمالي الكهرباء العراقية، مما يجعل أي انقطاع أو تخفيض في الإمدادات، كما حدث في صيفي 2021 و2023، يؤدي إلى أزمة كهربائية حادة تكشف هشاشة البنية التحتية الوطنية (العنكبي، 2012، 114).

وبذلك فإن استمرار اعتماد العراق على الغاز الإيراني يعكس غياب الإرادة الاستراتيجية في تنويع مصادر الطاقة، فهذا الارتباط بالطاقة لم يعد مجرد علاقة تجارية أو اقتصادية مؤقتة، بل أصبح نمطاً من أنماط الهيمنة البنيوية.

2-2 التحكم في سوق الكهرباء عبر الاستيراد المباشر :

تستورد وزارة الكهرباء العراقية نحو 1200 ميغاواط من إيران عبر خطوط ناقلة رئيسية، أبرزها ديالى-كرمنشاه وخرمشهر-البصرة، وخلال فترات الذروة الصيفية، تقلل إيران من التصدير بذريعة الحاجة الداخلية، ما يؤدي إلى انقطاعات حادة في محافظات الجنوب، كما تتحكم الشركات الإيرانية في صيانة بعض المحطات، ما يعزز نفوذها في السوق العراقية (مركز كلينغدايل، 2025؛ وزارة الكهرباء العراقية، 2023).

تُقدّر ديون العراق لإيران مقابل الغاز والكهرباء بأكثر من 10 مليارات دولار، وهو ما يمنح طهران ورقة ضغط فعالة تستخدمها في الأزمات السياسية والقرارات السيادية الحساسة، وتُعدّ العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران من إمكانية تسلمها لهذه الأموال، مما يجعلها تُوظّف الملف كورقة تفاوضية دائمة (وكالة الطاقة الدولية، 2025).

وبالتالي فإن توظيف الديون في العلاقات العراقية-الإيرانية يُبرز طبيعة التداخل بين الاقتصادي والسياسي، ويكشف عن انتقال النفوذ من الهيمنة التجارية إلى الهيمنة المالية، ويعكس هذا السلوك نهجاً تاريخياً تستخدمه الدول ذات النفوذ لتقييد القرار الوطني لدى الطرف الأضعف.

2-3 إشغال مشروعات الطاقة البديلة أو المنافسة:

تعاني مشاريع الطاقة البديلة في العراق — مثل استثمار الغاز المصاحب والربط الكهربائي مع الخليج ومصر — من تعطيل ممنهج بفعل ضغوط الميليشيات الموالية لإيران، ورغم توقيع اتفاقيات مع شركات كبرى كـ«توتال» و«شيفرون»، فإن التنفيذ غالباً ما يُعرق خدمة لبقاء العراق معتمداً على الطاقة الإيرانية (صلاح، 2023، ص 26). وإن تعطيل المشاريع المنافسة يعكس سعي إيران للحفاظ على وضع الاحتكار في قطاع الطاقة العراقي، ويُعد هذا السلوك جزءاً من استراتيجية تاريخية تقوم على إضعاف البدائل الوطنية وتعزيز الارتباط البنوي باقتصادها.

2-4 الفساد والتواطؤ عبر عقود الصيانة والتشغيل:

تعمل شركات إيرانية مرخصة من وزارة الكهرباء العراقية في مجال صيانة وتشغيل محطات الطاقة، إلا أن العديد منها يُتهم بتجاوز المعايير الفنية، والمبالغة في التكاليف، واستخدام مواد رديئة الجودة، ومن أبرز الأمثلة شركة «مينا» الإيرانية، التي حصلت على عقود ضخمة رغم إخفاقها في تنفيذ مشروع محطة الرميثة الغازية وفق المواصفات المطلوبة، وقد أثارت هذه التجاوزات انتقادات واسعة، خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالة على العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية (عبد الحسين، 2019، 142).

تُظهر هذه الممارسات أن الفساد لم يكن انحرافاً إدارياً فحسب، بل جزءاً من بنية السيطرة الاقتصادية التي تُكرّس الاعتماد على الشركات الإيرانية، إن هذا النمط يُحاكي، في جوهره، علاقة «الزبائنية الاقتصادية» التي لطالما استخدمتها القوى المهيمنة تاريخياً لترسيخ تبعياتها.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية عن خطط لتطوير مشاريع استثمار الغاز المصاحب في حقول البصرة وميسان، فإن معظم هذه الموارد لا تزال تُهدر بسبب ضعف البنية التحتية وتأخر التنفيذ، كما أن مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي مع تركيا والأردن لم تُفعل فعلياً، نتيجة التدخلات السياسية والتجاذبات الإقليمية، وهذا الوضع يعزز من اعتماد العراق شبه الكامل على إيران في تأمين احتياجاته من الطاقة، ويُظهر غياب استراتيجية وطنية بديلة في إدارة الملف الطاقوي خلال العقدين الأخيرين (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2025).

وبالتالي فإن غياب استراتيجية وطنية للطاقة هو ما سمح باستمرار الهيمنة الإيرانية، حيث يُظهر هذا الواقع أن التبعية الاقتصادية لا تنشأ فقط بفعل القوة الخارجية، بل أيضاً بفعل الضعف البنوي والإداري للدولة التابعة.

يتضح من تحليل العلاقة في مجال الطاقة بين العراق وإيران أن الهيمنة لم تُفرض عبر أدوات اقتصادية فحسب، بل عبر منظومة متكاملة من التبعية المالية والتقنية والسياسية، امتدت جذورها منذ عام 2003، وقد أعادت طهران تشكيل قطاع الطاقة العراقي بما يضمن استمرار ارتباطه ببنيتها الاقتصادية، وبذلك تحوّل هذا القطاع إلى أحد أبرز مظاهر «الهيمنة البنوية» في التاريخ الاقتصادي الإقليمي الحديث، وإن دراسة هذا الملف لا تفسر فقط طبيعة النفوذ الإيراني، بل تكشف كذلك حدود السيادة الاقتصادية العراقية في مرحلة ما بعد التحول السياسي.

3- الهيمنة الإيرانية عبر الاستثمار والبنية التحتية: النفوذ المؤسسي بعد 2003

شهدت مرحلة ما بعد عام 2003 تحولاً نوعياً في طبيعة النفوذ الإيراني داخل العراق؛ إذ انتقلت إيران من استخدام أدوات النفوذ العسكري والسياسي المباشر إلى توظيف أدوات اقتصادية ومؤسسية أكثر رسوخاً واستدامة، فقد أدركت طهران أن

التحكم في البنية التحتية ومفاصل الاستثمار يُمثل الطريق الأنجح لترسيخ هيمنتها طويلة الأمد، فبدأت بتوجيه استثماراتها ومشاريعها نحو القطاعات الحيوية التي تشكل عصب الاقتصاد العراقي، مثل النقل والطاقة والصناعة.

لم تعد إيران تسعى فقط إلى توسيع تجارتها أو زيادة صادراتها إلى العراق، بل إلى بناء شبكات نفوذ مؤسسية داخل الهياكل الاقتصادية والإدارية العراقية، تضمن بقاء تأثيرها حتى في غياب وجود سياسي مباشر. وقد ساعدها على ذلك ضعف القدرات الوطنية العراقية، والفراغ المؤسسي بعد عام 2003، وغياب استراتيجية اقتصادية واضحة، مما أتاح لطهران فرصة توظيف الاستثمار كأداة لتوجيه القرار الاقتصادي العراقي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، برزت مشاريع المناطق الصناعية المشتركة، وشبكات النقل العابرة للحدود، والعقود الاستثمارية الضخمة بوصفها أدوات رئيسة لترسيخ النفوذ الإيراني في البنية الاقتصادية العراقية، لتتحول تدريجياً من مشاريع تعاون معلنة إلى آليات هيمنة ناعمة أعادت تشكيل التوازن الاقتصادي بين البلدين.

3-1 الأحياء الصناعية والمناطق المشتركة كمحاور سيطرة:

برزت فكرة إنشاء مناطق صناعية مشتركة بين العراق وإيران بعد عام 2003 بوصفها خطوة ظاهرها التعاون الاقتصادي وباطنها تعزيز النفوذ الإيراني داخل السوق العراقية. فإيران سعت من خلال هذه المشاريع إلى توجيه العمليات الإنتاجية وربطها بالاقتصاد الإيراني، عبر التحكم في التمويل والمواد الخام والكوادر الفنية. وقد أعلنت طهران عام 2025 استعدادها لتوسيع هذه المشاريع في مجالات الزراعة والصناعات الدوائية والبناء، ما جعل الحدود المشتركة بمثابة شريان اقتصادي يخدم مصالحها الاستراتيجية (Tehran Times، 2025).

3-2 البُعد الاستراتيجي للمشاريع اللوجستية وقطاعات النقل:

شكّل قطاع النقل والمواصلات أحد أهم مجالات التنافس الإقليمي على النفوذ الاقتصادي، ففي حين تسعى بغداد إلى تطوير مشروع ميناء الفاو الكبير بوصفه منفذاً سيادياً نحو الأسواق العالمية، تعمل إيران على تعزيز ربطها البري مع الجنوب العراقي من خلال إنشاء شبكات نقل وسكك حديدية تربط محافظات البصرة وميسان والنجف بالأراضي الإيرانية (Shokri, 2023).

ويُعد هذا النشاط امتداداً لسياسة تاريخية تسعى من خلالها طهران إلى التحكم في خطوط الإمداد والتجارة، بما يجعل العراق حلقة تابعة في منظومة النقل الإقليمية، كما أن هذا النفوذ اللوجستي يعيد تشكيل المجال الاقتصادي العراقي، محولاً إياه من دولة عبور مستقلة إلى ممرٍ استراتيجي خاضع لمعادلات الهيمنة الإقليمية (ابراهيم، 2024، 173).

3-3 العقود الاستثمارية كأداة للهيمنة الاقتصادية:

بعد عام 2003، أصبحت العقود الاستثمارية وسيلة مركزية لإعادة إنتاج النفوذ الإيراني داخل المؤسسات الاقتصادية العراقية، إذ تُمنح الشركات الإيرانية امتيازات ضخمة في مجالات الطاقة والبناء والصناعة، غالباً دون منافسة حقيقية أو رقابة مالية، وتشترط هذه العقود استخدام المعدات الإيرانية والكوادر الفنية من داخل إيران (القصاب، 2014، 67)، مما يُكرّس التبعية الاقتصادية ويُقلّص فرص النمو الوطني، كما تُدرج بعض المشاريع تحت مسمى "الهبات" أو "المساعدات التنموية"، وهو ما يُضعف من شفافية المتابعة ويُتيح للجانب الإيراني حرية أكبر في التصرف والتنفيذ (Middle East، 2024 Online).

ويرى الباحث أن هذا النمط من التبعية مثل امتداداً لتطور النفوذ الإيراني من النفوذ المباشر القائم على أدوات الضغط التقليدية في العقد الأول بعد الاحتلال، إلى نفوذ مؤسسي غير مباشر أَسَمَ بالمرونة والاختراق التدريجي للبنى الاقتصادية والإدارية خلال العقدين اللاحقين، بالتالي فإن التوسع الإيراني في مجال الاستثمار والبنية التحتية بعد عام 2003 لم يكن مجرد نشاط اقتصادي عابر، بل تحول استراتيجي طويل المدى يستهدف إعادة تشكيل السيادة الاقتصادية العراقية،

فالمناطق الصناعية المشتركة، والمشاريع اللوجستية العابرة للحدود، والعقود الاستثمارية الموجهة، جميعها تُعبّر عن تحوّل في بنية الهيمنة الإيرانية من التدخل العسكري إلى السيطرة الاقتصادية البنوية، ويمكن القول إن إيران أعادت إحياء أسلوب النفوذ غير المباشر الذي ميّز علاقاتها مع العراق في فترات متعددة من التاريخ الحديث، لكن بصيغة مؤسسية أكثر عمقاً وتأثيراً.

4- التبادل التجاري كأداة للهيمنة الإيرانية: اختلال الميزان وتكريس التبعية

منذ سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، أعادت إيران صياغة علاقتها الاقتصادية مع العراق وفق رؤية استراتيجية تهدف إلى توظيف التجارة كوسيلة للهيمنة.

4-1 تطور الميزان التجاري بين العراق وإيران (2003-2023):

شهد الميزان التجاري بين البلدين تحولات جوهرية بعد عام 2003، إذ اتسم بعدم التكافؤ المزمّن، فبينما بلغ حجم التبادل التجاري نحو 9-15 مليار دولار سنوياً خلال العقد الأخير تجاوزت الصادرات الإيرانية 90% من هذا الحجم، مقابل صادرات عراقية محدودة تكاد لا تُذكر (وزارة التجارة الإيرانية، 2023).

هذا الاختلال يعكس تحول العراق من شريك تجاري إلى سوق استهلاكي تابع، يعتمد على الواردات الإيرانية لتلبية احتياجاته في مجالات الغذاء والدواء والصناعة (علي ولعبي، 2015، ص 21). ويُفسّر حجي (2023، 34) هذا الاختلال بوصفه نتيجة مباشرة لفرغ إداري واقتصادي استغلته إيران لترسيخ نفوذها في البنية التجارية العراقية، ضمن سياق تاريخي يعيد إنتاج أنماط الهيمنة الاقتصادية التقليدية في العلاقات بين الدول غير المتكافئة.

4-2 استثمار العقوبات الدولية على إيران لتعزيز النفوذ التجاري:

مع تصاعد العقوبات الدولية المفروضة على طهران، تحوّل العراق إلى منفذ اقتصادي استراتيجي مكن إيران من الالتفاف على القيود التجارية والمالية، وتصدير منتجاتها إلى الأسواق العراقية بأسعار تفضيلية. وبحسب تقرير معهد الشرق الأوسط (Shokri، 2023)، استغلت إيران هذا الانفتاح لتمويل اقتصادها المتعثر، مستخدمة العراق كقناة لتوفير العملة الصعبة وتجاوز العقوبات. ولم يكن هذا النشاط التجاري مجرد تبادل طبيعي، بل أداة مزدوجة: فمن جهة دعم مباشر للاقتصاد الإيراني، ومن جهة أخرى إضعاف للاقتصاد العراقي، عبر تكريس تبعية تجارية وهيكلية تحدّ من قدرته على الاستقلال الاقتصادي (إبراهيم حسن، 2024، ص 175).

4-3 خلق الصناعة والزراعة العراقية:

أدى تدفق البضائع الإيرانية إلى العراق منذ عام 2003 إلى تدمير تدريجي للقاعدة الإنتاجية الوطنية، فقد أغلقت آلاف المصانع العراقية الصغيرة والمتوسطة، وتدهور القطاع الزراعي نتيجة إغراق السوق بمنتجات إيرانية زهيدة الثمن. ووفق تقرير اتحاد الصناعات العراقية (2022)، توقفت أكثر من 4000 منشأة صناعية عن العمل بين عامي 2015 و2021.

وتُظهر هذه المعطيات تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي استهلاكي فاقد للاستقلالية الإنتاجية، بعد أن كان يمتلك قبل عام 2003 بنية صناعية وزراعية واعدة (البيت الخليجي، 2022). إن هذا التحول يعكس هيمنة ناعمة تستخدم أدوات السوق لا السلاح، لإضعاف قدرة العراق على بناء مشروع اقتصادي وطني مستقل.

4-4 السيطرة الإيرانية على المنافذ الحدودية:

تُعد السيطرة على المنافذ البرية بين البلدين من أبرز مظاهر النفوذ التجاري الإيراني، إذ تشير تقارير اللجنة المالية في البرلمان العراقي إلى وجود تحكم مباشر أو غير مباشر من قبل جماعات مرتبطة بطهران في منافذ مثل الشلامجة ومهران وزرباطية والمنذرية (اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، 2023).

وقد مكن هذا التحكم إيران من إدخال بضائعها دون رقابة جمركية فعالة، واحتكار تدفق السلع، بل وفرض رسوم غير رسمية، ما جعل المنافذ تتحول إلى أذرع اقتصادية للنفوذ الإيراني داخل الجغرافيا العراقية، ويُمكن اعتبار هذه السيطرة استمراراً لاستراتيجية طويلة الأمد تعتمد على ضبط حركة التجارة لضمان تدفق السلع والموارد باتجاه إيران، مع إضعاف سيادة الدولة العراقية على حدودها الاقتصادية (عربي، 2024، 887).

كما ولم تعد العلاقات التجارية بين البلدين قائمة على مبادئ السوق الحرة، بل أصبحت خاضعة لتوجيه سياسي واضح من قبل القوى الموالية لطهران داخل العراق، فقد جرى تسييس الاستيراد والتوريد لصالح شركات إيرانية بعقود حكومية غير تنافسية، ما أفقد الاقتصاد العراقي ديناميته وأضعف فرص الاستثمار الوطني (عبد الحسين، 2019، 67). ووفق تقرير البنك الدولي (2023، ص 17)، أدى هذا التسييس إلى خلق احتكار مقنّع لمصلحة الموردين الإيرانيين، وتحول التجارة إلى أداة لترسيخ النفوذ السياسي داخل السوق العراقية.

وبذلك، غدت التجارة وسيلة لإعادة توزيع مراكز القوة داخل العراق بما يتسق مع المصالح الإيرانية الإقليمية.

4-5 احتكار القطاعات الحيوية وتكريس التبعية:

في إطار التوسع الإيراني داخل السوق العراقية خلال العقد الأخيرين، برز نمط واضح من السيطرة على القطاعات التجارية الحيوية، لا سيما الصناعات الغذائية، والأجهزة الكهربائية، ومواد البناء، وتُظهر بيانات الهيئة العامة للجمارك العراقية أن أكثر من 60% من واردات العراق في هذه القطاعات مصدرها إيران، وهو ما يُضعف فرص المنافسة الوطنية ويُكرّس التبعية الاقتصادية (الهيئة العامة للجمارك، 2023)، وفي ذلك فإن الانكشاف التجاري للعراق تجاه إيران بعد عام 2003 أدى إلى احتكار قطاعات حيوية من قبل الشركات الإيرانية، ما ساهم في تراجع الإنتاج المحلي وتكريس التبعية الاقتصادية (حجي، 2023، ص 20).

ويُمكن تصنيف هذا النوع من الاحتكار ضمن سمات الهيمنة الاقتصادية الإمبراطورية، حيث تُوظف الدولة المهيمنة أدوات السوق لضمان تبعية اقتصادية للدول المجاورة، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويُعيد تشكيل بنيتها الإنتاجية (طقوش، 2017، 197).

إنّ دراسة التبادل التجاري بين العراق وإيران تكشف عن شبكة هيمنة معقدة تتجاوز الأطر الاقتصادية لتعيد إنتاج النفوذ السياسي والإيديولوجي في المنطقة، فقد تحولت السوق العراقية إلى ساحة لإدارة النفوذ الإيراني بأساليب ناعمة تتخفى وراء شعارات التعاون والشراكة، لتصبح التجارة وسيلة لإعادة تشكيل القرار الاقتصادي بما يخدم المصالح الإقليمية لطهران، ويظهر هذا النمط بوصفه امتداداً تاريخياً لسياسات السيطرة غير المباشرة التي استبدلت أدوات القوة الصلبة باليات اقتصادية أكثر مرونة وتأثيراً، وهكذا تتجلى ديناميكية التاريخ في إعادة إنتاج الهيمنة بأشكال جديدة، حيث يُعاد تشكيل التبعية عبر السوق لا عبر الاحتلال، لتغدو التجارة أداة استراتيجية لإخضاع الإرادة الوطنية تحت نفوذ اقتصادي عابر للحدود.

خاتمة:

إنّ دراسة مظاهر الهيمنة الاقتصادية الإيرانية على العراق بعد عام 2003 كانت قد كشفت عن بنية مركبة من النفوذ تجاوزت الأطر التجارية والمالية إلى إعادة إنتاج التبعية عبر أدوات سياسية وثقافية واقتصادية متداخلة، وقد بينت فصول هذا البحث أنّ طهران استطاعت، في ظل انهيار البنى المؤسسية العراقية وضعف الدولة المركزية، أن تعيد توجيه مسار

الاقتصاد العراقي نحو منظومة خدمت مصالحها الاستراتيجية، مستندةً إلى مزيج من الاختراق التجاري، والتغلغل الطائفي الرمزي، والنفوذ المؤسسي والمالي طويل الأمد، وقد ظهر هذا النفوذ بوصفه نتيجة تراكمية لمرحلة تاريخية اتسمت بالاضطراب السياسي والاقتصادي، الأمر الذي جعل العراق أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية وأقل قدرة على صياغة سياسات اقتصادية مستقلة.

كما أظهرت نتائج البحث أنّ الهيمنة الإيرانية لم تكن مجرد نتاج لحسابات اقتصادية بحتة، بل جاءت امتداداً لمشروع نفوذ إقليمي اعتمد الاقتصاد أداة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية في المشرق العربي، ففي القطاعات غير النفطية، كانت إيران قد عززت حضورها عبر تجارة غير متكافئة أضعفت الصناعة والزراعة المحلية وأحلت محلها منتجاتها الوطنية، مما أدى إلى تراجع القاعدة الإنتاجية العراقية وتآكل قدرتها على المنافسة. أما في قطاع الطاقة، فقد وظّفت طهران حاجة العراق المستمرة إلى الكهرباء والوقود لتكريس ارتباط استراتيجي صُعب فكه في المدى القريب، وهو ما جعل هذا القطاع أحد أهم مفاصل النفوذ الإيراني وأكثرها تأثيراً، وفي مجال الاستثمار والبنية التحتية، كانت الشركات الإيرانية قد استخدمت مشاريع الإعمار والإنشاء لتوسيع حضورها المؤسسي، بينما أسهم التبادل التجاري المختل في ترسيخ تبعية هيكلية للاقتصاد العراقي تجاه السوق الإيرانية.

وقد دلّت هذه النتائج مجتمعة على أنّ الهيمنة الاقتصادية الإيرانية لم تُفهم بوصفها ظاهرة اقتصادية فحسب، بل باعتبارها جزءاً من منظومة نفوذ أوسع تداخلت فيها السياسة والاقتصاد والثقافة، وانعكست آثارها على استقلال القرار الوطني وعلى قدرة العراق على بناء اقتصاد منتج ومستقل، كما بيّنت الدراسة أنّ استمرار هذا النمط من التبعية كان قد قيّد إمكانات التنمية المستدامة، وأضعف قدرة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية، وجعل العراق أكثر عرضة للتقلبات الإقليمية والدولية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- (1) إبراهيم حسن، زينة. (2024). العقوبات الاقتصادية وتأثيراتها على الاقتصاد الرقمي: دراسة مقارنة (العراق وإيران أنموذجاً). مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 37، 171-198.
- (2) أحمد، بسمة. (2022). مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار: إيران والسعودية أنموذجاً. جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية. مجلة جامعة الموصل للعلوم السياسية، العدد 58، ص 112-134.
- (3) جاسم، فاخر. (2005). العراق ومشاريع الهيمنة الدولية، دار المنفى، الطبعة الثانية، العراق.
- (4) حجي، إدريس. (2023). تحليل أثر الانكشاف التجاري على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق بعد عام 2003. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 21(79)، 11-37.
- (5) الحمودي، محمد سرحان. (2024). مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء.
- (6) زيني، محمد علي. (2006). الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل، سلسلة محاضرات الإمارات، الإمارات.
- (7) الصفار، فراس. (2023). قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 3، العدد 6، ص 401-420.
- (8) صلاح، مصطفى. (2023). النفوذ الإيراني في العراق: قراءة في مخرجات لقاء وزيري الخارجية العراقي والإيراني: هل ما زالت طهران تحتفظ بنفوذ النفوذ في العراق على حساب واشنطن؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد 130، ص 26-28.

- 9) طقوش، محمد سهيل. (2017). تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)، دار النفاش، العراق.
- 10) الظاهر، عبد العزيز. (2017). النفوذ الإيراني في العراق: ملامحه وسبل مواجهته، المنتدى الإسلامي، بريطانيا، العدد 364، ص 64-67.
- 11) عبد الحسين، زين العابدين. (2019). الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 - دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.
- 12) عربي لادمي، محمد. (2021). النفوذ الإيراني في العراق بعد 2003: الدوافع والانعكاسات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغت - معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 3، ص 883-905.
- 13) علي، مظفر؛ لعبيبي، قاسم. (2017). العلاقات التجارية بين العراق وإيران بعد عام 2003: التحديات وسبل التطوير. مجلة الإدارة والاقتصاد، 40(110)، 19-36.
- 14) العنكبي، عبد الحسين. (2012). اقتصاد العراق النفطي: فرص تنموية.. خيارات الانطلاق، العراق.
- 15) القصاب، عبد الوهاب. (2014). الحرب العراقية الإيرانية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، العراق.
- 16) بولك، وليم. (2006). لكي نفهم العراق المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما و حديثا. ترجمة الدكتور عبد الحي زلوم، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، العراق.
- 17) مجلس النواب العراقي. (2010). قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010، العراق.
- 18) مراد، دينا كامل. (2020). النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط، كلية التجارة، العدد 69، ص 81-112.
- 19) ناجي، إسماء. (2022). الحماية القانونية للمنتوج المحلي (دراسة قانونية). المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون - جامعة أهل البيت.
- 20) الهيئة العامة للجمارك العراقية. (2023). تقرير حركة الواردات التجارية حسب الدول والقطاعات. بغداد: وزارة المالية العراقية.
- 21) الوحيلي، محمد حسين شذر. العلاقات العراقية - الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي. بغداد: دار صفاء، 2017.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Chatham House. Conflict Economies in the Middle East and North Africa. London: Chatham House, 2019.
- 2) Hemzani, A. (2022). Iran's Economic Penetration in Iraq: Historical Dimensions of Post-2003 Influence. London: Routledge.
- 3) Mansour, Renad & Cambanis, Thanassis. Iraq 20 Years On: Lessons for the Future. London: Chatham House, 2023.
- 4) Watkins, Jessica. Iran in Iraq. LSE Middle East Centre Paper Series No. 37, July 2020.
- 5) World Bank. (2023). Iraq Economic Monitor: Restoring Confidence and Transparency. Washington, DC: World Bank Group.

- 6) Shokri, U. (2023). Iran-Iraq competition in regional maritime and overland transit corridors. Middle East Institute.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- (1) Iran ready to help Iraq build joint industrial parks .(2025) Tehran Times
<https://www.tehrantimes.com/news/495821/Iran-ready-to-help-Iraq-build-joint-industrial-parks>
- (2) World Trade Organization. (2023). Trade imbalance report: Iraq-Iran economic relations. <https://www.wto.org>
- (3) اتحاد الصناعات العراقية. (2022). تقرير أداء القطاع الصناعي في العراق. بغداد: الاتحاد العام للصناعات العراقية. <https://iraqichambers.com>
- (4) اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي. (2023). تقرير المنافذ الحدودية العراقية. بغداد: البرلمان العراقي. <https://parliament.iq>
- (5) مركز كلينغنداييل. (2025). العراق وإيران: الاعتماد المتبادل في الكهرباء والغاز. <https://www.clingendael.org/ar/publication/iraq-iran-electricity-gas-dependence>
- (6) معهد الشرق الأوسط (The Middle East Institute). (2023). Iran's Economic Leverage in Iraq
واشنطن: MEI. <https://www.mei.edu>
- (7) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. (2025). معضلة الطاقة الإيرانية: القيود والتداعيات وخيارات السياسة.
<https://carnegieendowment.org/sada/2025/06/irans-energy-dilemma-constraints-repercussions-and-policy-options?lang=ar>
- (8) وزارة التجارة الإيرانية. (2023). التقرير السنوي للتبادل التجاري الإيراني مع العراق. طهران: وزارة التجارة.
<https://www.mimt.gov.ir>
- (9) وزارة الكهرباء العراقية. (2023). التقرير السنوي لاستيراد وإنتاج الكهرباء.
<https://www.moelc.gov.iq/ar/reports/2023-electricity-import-report>
- (10) وكالة الطاقة الدولية. (2025). تحليل قطاع الطاقة العراقي. <https://www.iea.org/reports/iraq-energy-sector-analysis-2025>